

## كانط وحدود المعرفة الإنسانية

عائشة رضوان نظيف<sup>1</sup>، سلمان الببور<sup>2</sup>

### ملخص

تتناول هذه الورقة نظرية كانط في المعرفة وبيان حدودها. لقد أوضح الباحثان جواب كانط عن الأسئلة التي وضعها هو نفسه، ماذا يمكن أن نعرف؟ كيف تحصل المعرفة بالاعتماد على الحواس وقوة الفهم؟ وأي جزء من معرفتنا ما هو قبلي وما هو بعدي؟ ولكي يجيب كانط عن هذه الأسئلة ألف كتابه الشهير "نقد العقل المحض" الذي اعتمد عليه الباحثان بشكل رئيس في هذه الورقة. إن الفكرة الرئيسية التي بدأ بها كانط هي "مع أن معرفتنا تبدأ بالتجربة إلا أن ذلك لا يعني أن كل معرفتنا مستمدة من التجربة". إن المعرفة من وجهة نظر كانط تحصل عن الجمع بين الشهود الحسية التي تتشكل من شتات من إدراكات الحواس للأشياء - كما تبدو لنا أي الظاهر، وبين مفاهيم قوة الفهم المحض تحت ما سماه كانط الوحدة التأليفية للوعي الذاتي أو "الأنا المفكرة" التي يجب أن تترافق مع كل تصوراتنا. وختم الباحثان بالنتيجة أن المعرفة عند كانط محدودة بالتجربة، وقد استعمل كانط القوة المتخيلة التي توجد الشاكلات لتسهم في انطباق المفاهيم المحضة (المقولات) في قوة الفهم على الشهود الحسية.

الكلمات الدالة: المعرفة، التحليل الترنسندنتالي، الحس، الشهود الحسية، الشاكلات.

### المقدمة

لقد كان كانط شاهداً في عصره على تقدم الفيزياء والرياضيات وبقاء الميتافيزيقا تراوح مكانها وموضوعاتها محل نقاش لا ينتهي، وبذلك لاحظ أن الميتافيزيقا لم تعد تتمتع بتلك السمعة الحسنة، حيث كانت تعتبر أم العلوم جميعاً، وكانت فعلاً تستحق هذا اللقب المشرف لأهمية الموضوعات التي تتناولها، وكان على رأسها القضايا الميتافيزيقية الثلاث: وجود الله، وحرية الإنسان، والخلود.

لم ينكر كانط أهمية موضوعات الميتافيزيقا، لكنه تساءل هل تستطيع الميتافيزيقا بمناهجها المختلفة تزويدنا بمعرفة يقينية بوجود الله وطبيعته، وحرية الإنسان، ووجود النفس في الإنسان وخلودها، وقاده هذا التساؤل إلى بحث انتقادي للميتافيزيقا التأملية. لقد وضع كانط ثلاثة أسئلة:

1- ماذا يمكن أن أعرف؟

2- ماذا يجب علي أن أفعل؟  
3- بماذا يمكن أن أأمل؟ (B833).

وفي هذا البحث سيتم الإجابة عن التساؤل الأول، وذلك للنظر في حدود المعرفة الإنسانية. إن البحث الانتقادي في المعرفة يعني الخروج من الدوغمائية، التي تقوم على افتراض أنه بالإمكان تحصيل المعرفة بناء على مفاهيم فلسفية يستعملها العقل كأصول للمعرفة بدون التساؤل حول كيف وبأي صورة توصل العقل إلى هذه الأصول. الدوغمائية بهذا المعنى إجراء ذهني يعتمد العقل الخالص، وبدون البحث المسبق في قوى هذا العقل نفسه. إن الدوغمائية تسلم بأن هذه المفاهيم والأصول يمكن الاعتماد عليها لتجاوز معطيات التجربة ومعرفة أمور تتجاوز المحسوس (supersensible) والأشياء في حد ذاتها (things-in-themselves). ومن هنا نشأت الأنظمة الميتافيزيقية الدوغمائية.

إن البحث النقدي يعني التساؤل حول ملكة العقل، بالإشارة إلى كل صور المعرفة التي يتوق العقل لتحصيلها بدون الاعتماد على أي تجربة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن كانط

<sup>1</sup> دكتورة في الفلسفة، <sup>2</sup> أستاذ شرف قسم الفلسفة الجامعة الأردنية.

تاريخ استلام البحث 2022/1/18 وتاريخ قبوله 2022/2/28.

تزدنا بالتغير، لكن هذا الحكم لا يمكن إلا أن يكون قسباً، لأن هنا الحكم ضروري وكي ولا يمكن للتجربة أن تزودنا بضرورة أو كلية أي حكم. ومن هنا اعترف كانط بفضله هيوم في إيقاظه من سباته الدوغمائي، ودفعه إلى توجه جديد في بحثه في حقل الميتافيزيقا التأملية (ص7، 1971، Kant).

لقد رأى كانط أن هيوم كان على حق عندما قال إن العلاقة الضرورية بين الحادث وعلته غير معطاة حسياً (B20)، لكنه لم يقتنع بالتفسير السيكولوجي الذي قدمه هيوم باعتبارها العلاقة بين العلة والمعلول هي مجرد تداعي أفكار (association of ideas). إن ذلك يعني بالنسبة لكانط أن هذا الحكم "كل حادث علة" ليس تعميماً مستمداً من تجربة حالات فردية (استقراء) كما أنه لا يحتاج إلى تأكيد بالتجربة (B5)، مما دفع كانط لیتساءل كيف يكون لدينا معرفة قبلية؟ ولتوضيح ذلك كان لا بد أن يبين كانط التمايز بين أنواع الأحكام.

يميز كانط بين نوعين من الأحكام، الأحكام التحليلية (analytic) والأحكام التآلفية (synthetic). الأحكام القبلية هي تلك الأحكام التي يكون فيها المحمول مندرجاً على نحو ضمني (B17) في مفهوم الموضوع، ويعتبرها كانط أحكاماً كاشفة (explicative) (B11)، لأن المحمول لا يضيف شيئاً في معرفتنا بالموضوع، وهي أحكام تعتمد على أصل عدم التناقض (principle of contradiction)، وكمثال على الأحكام التحليلية يذكر كانط الحكم "جميع الأجسام ممتدة" باعتبار فكرة الامتداد متضمنة في مفهوم الجسم.

أما الأحكام التآلفية فهي تلك الأحكام التي تؤكد أو تنفي محمولاً لا يندرج في مفهوم الموضوع، وكمثال الحكم بأن "الأجسام لها وزن" على اعتبار أن الوزن أو الثقل ليس مندرجاً في مفهوم الجسم. في الأحكام التآلفية يضيف المحمول شيئاً ليس مندرجاً في مفهوم الموضوع (B11)، فيتم تأكيد رابطة بين الموضوع والمحمول علماً بأن هذه الرابطة يمكن أن تكون واقعية (factual) أو ممكنة (contingent) وعندئذ تكون معطاة من خلال التجربة، وهذا ما أطلق عليه كانط الأحكام التآلفية البعدية (Synthetic a posteriori). مثلاً هذا الحكم "كل أعضاء القبيلة قصار القامة" إن هذا الحكم إن كان صحيحاً فإننا لا نستطيع أن نستنتج قصر القامة من أفراد

لا يبحث في طبيعة العقل سيكولوجياً، بل كان معنياً بالعقل من حيث المفاهيم والأصول التي تعتبر الشروط المحضة (pure conditions) التي تجعل الإنسان قادراً على معرفة الأشياء (objects). هذا البحث أطلق عليه كانط بحثاً ترانسندنتالياً (transcendental)، وتعني هذه الكلمة بالمعنى البسيط ما هو جزء من المعرفة البشرية لكنه خارج الخبرة الحسية، لكن الأمر أكثر تعقيداً عند كانط، فهو بحث في الشهود (intuitions) والمفاهيم القبلية (a priori) والأصول المعرفية المستقرة في القوة الإدراكية المحض (Pure cognition) في قوة الفهم (understanding) عند الإنسان.

إن ما يعنيه كانط بالشهود والمفاهيم القبلية لم يكن اعتقاداً بوجود أفكار فطرية (innate ideas) كما جاء ذلك في فلسفة ديكارت (R. Descartes) الذي اعتقد بوجود أفكار واضحة ومتميزة في العقل سابقة زمانياً على التجربة الحسية، بل إن كانط اعتقد أنها الشهود والمفاهيم والأصول غير المستمدة من التجربة، لكنها تظهر عند حصول التجربة، يقول كانط "كل معرفتنا تبدأ بالتجربة مقولة لا شك فيها، لكنها لا تعني أن كل معرفتنا مستمدة من التجربة" (B1).

إن مقولة كانط هذه تعني أن معرفتنا لا بد أن تبدأ بالتجربة؛ لأن إدراكنا يتطلب معطيات حواسنا عندما تتأثر بالأشياء (objects)، فإذا تلقينا معطيات الحس وهي التي اعتبرها كانط المادة الخام التي تكون بحاجة إلى صورة تنتظم فيها تحصل عن فعالية الذهن، بمعنى عند حصول الحس، فإن الذهن يبدأ فعالية ليزودها بصورة من عنده غير مستمدة من التجربة، وهي التي يسميها كانط الشهود القبلية (a priori intuitions).

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن كانط اتفق مع هيوم (David Hume) بأن هناك مفاهيم لا يمكن أن تستمد من التجربة مثل مفاهيم الضرورة (necessity) والكلية (universality) أو التعميم الدقيق، مما يعني عند كانط أنهما مؤشر على نوع من المعرفة القبلية التي نمتلكها عندما نصدر أحكاماً ضرورية وكلية. ويذكر كانط مثلاً على ذلك أن نقول "كل تغير بحاجة إلى علة" (B4-5)، إن هذا الحكم يشرح بنظر كانط ما يريد أن يقوله هيوم، وهو أن التجربة

المعرفة عملية (Process) تحصل على فعالية مشتركة بين المدركات (objects) والذات العارفة (Subject)، والآن نعود لتوضيح هذه العملية.

يعتقد كانط أنه مهما كان شكل أو وسيلة المعرفة المتعلقة بالأشياء المدركة فإنها لا بد من أن تتعلق بهذه الأشياء الشهود مباشرة، ولا تحصل هذه الشهود إلا عندما يكون الشيء، أي شيء، معطى لنا، أي إلا إذا تأثرنا بالشيء على نحو ما، ويسمى كانط القدرة على قبول التصورات الحاصلة لنا نتيجة تأثير الأشياء الإحساس (sensitivity) (B32)، وهذا يعني أن الإحساس هو القوة التي بوساطتها نحصل على تصورات عن الأشياء من حيث تأثرنا بها حسياً. وهذا يعني أن الأشياء لا يمكن أن تعطى لنا إلا بالإحساس. وهنا يتفق كانط مع التجريبيين بأن إدراك الإنسان للأشياء يتم عن طريق الإحساس.

يؤكد كانط أن تأثير الشيء هو ما يسميه الحس (Sensation) (B43)، والشهود الحاصلة من الإدراك الحسي للشيء، أي شيء، هي شهود تجريبية (empirical)، تتعلق بظاهر الشيء (Appearance) أو الأشياء - كما تبدو لنا، أي أن الشهود الحسية التجريبية هي الظاهر، وهو ظاهر متعدد لا يشكل معرفة إلا إذا تم تنظيمه بعلاقات معينة. وهنا يؤكد كانط أن ما يتم به موضوعة الإحساسات وتنظيمها على نحو معين لا يمكن أن يكون هو نفسه حساً. إن الظاهر المعطى لنا على نحو بعدي (a posteriori) ومتكرر اعتبره كانط المادة (matter) في مقابل ما تنتظم به هذه المعطيات وهو الصورة (form) التي تكون جاهزة وحاضرة للإحساسات وعلى نحو قبلي (a priori)، واعتبرها كانط شرطاً ضرورياً لحصول الشهود الحسية (B34). لقد رأى فيها كانط الصورة المحضة (pure) للشهود الحسية بشكل عام، ويطلق كانط على هذا المبحث في نظرية المعرفة عنده مبحث الحسيات الترانسندنتالية (transcendental aesthetic) وفيه يقوم كانط بفصل كل ما له علاقة بالإحساس والتجربة الحسية بحيث لا يتبقى سوى الشهود المحض أو مجرد صورة الظواهر، عندها سنجد أن هناك صورتين محض تنتظم فيهما معطيات الحس، وتعتبران مبادئ المعرفة القبلية، وهما المكان والزمان، ويؤكد كانط أننا لو

القبيلة. إنه إذن حكم تأليفي، كما أن الرابطة بين القصر وأفراد القبيلة معطى فقط من خلال التجربة، أي أن الحكم حاصل عن ملاحظات متكررة، وكليتها ليست دقيقة، بل مفترضة (assumed) ومقارنيه (comparative) لأنه ربما يحصل استثناء ويكون أحد أفراد هذه القبيلة طويلاً، لكن كانط يميز في بعض الأحكام التأليفية نوعاً من الرابطة بين الموضوع والمحمول ضرورية وكلية، ويضرب على هذا النوع من الأحكام بالحكم "لكل حادث علة" ويعني ذلك أن كل حادث وبدون استثناء له علة، مما يعني أنه حكم ضروري وكلي.

لا شك أن هذا الحكم ينطبق على التجربة من حيث إننا نتعرف على الحوادث بالتجربة، لكن العلاقة بين الحادث والعلة ليست معطاة من خلال التجربة (لم تكن استقراء يتم من خلاله التعميم)، كما أن هذه العلاقة لا تحتاج إلى تأكيد صحتها من التجربة، ولذلك فإن هذه الأحكام تكون قبلية (a priori) ليستساءل كانط كيف تكون هذه الأحكام القبلية ممكنة؟ وأين يمكن العثور على هذه الأحكام؟

لقد اعتقد كانط بأن الأحكام في الرياضيات كلها أحكام تأليفية قبلية لأنها تتضمن الضرورة التي لا يمكن أن تستمد من التجربة، إن  $12 = 5 + 7$  ليست تعميماً تجريبياً يسمح باستثناء، كما أنها ليست قضية أو حكماً تحليلياً، إنها حكم تأليفي لأن مفهوم 12 ليس مشتقاً من 5 و7، ولذلك فإن القضية  $12 = 7 + 5$  هي قضية تأليفية وقبلية (B15). وكذلك الأمر في قضايا الهندسة المحضة كلها تأليفية قبلية، خذ مثلاً "الخط المستقيم أقرب مسافة بين نقطتين"، هي قضية تأليفية لأن مفهوم الاستقامة كافي لا يشتمل على أي فكرة أو مفهوم ذي طابع كمي، ولذلك جاءت فكرة أقرب مسافة معلومة إضافية لا يمكن أن نستمد منها من فكرة الخط المستقيم، ولذلك لا بد من الاستعانة بالشهود لتكون هذه القضية ممكنة، ومع أن القضية تأليفية فإنها أيضاً ضرورية، ولأنها كذلك فهي قبلية وليست تعميماً تجريبياً (B17). وكذلك الحال في قضية "الخطان المتوازيان لا يتقاطعان ولا يمكن رسم شكل منهما" قضية ضرورية وكلية، ولذلك فهي قبلية مع أنها تأليفية، وطالما أن مثل هذه الأحكام الكلية والضرورية لا يمكن أن يكون مصدرها التجربة فلا بد أن يكون حصولها منوطاً بفعالية العقل، فتكون بذلك شهوداً عقلياً. وبناء على ذلك فإن

(تأثيرها على حواسنا) فإن تصوراتنا عن الأشياء إنما تكون تصورات عما تبدو لنا هذه الأشياء، أي ظاهر الأشياء (appearance). وتشكل مجموعة الإحساسات، أو الأشياء - كما تبدو لنا، المادة التي يلزم أن تتموضع وتنظم بصورة هي صورة المكان، الذي اعتبره كانط الشرط الضروري لحصول الشهود الحسية، وبذلك يكون المكان تصوراً قبلياً، ليس بمعنى أنه سابق زمنياً على الإحساس، بل يكون في الذات العارفة جاهزاً وحاضراً للإحساسات عند حصولها.

إن المكان بهذا المعنى يكون الصورة المحضة (pure) للشهود الحسية بشكل عام، الصورة التي ترتبط فيها الشهود الحسية على نحو ما، فيكون المكان هو صورة كل الظواهر المدركة بحسنا الخارجي، إنه الشرط الذاتي (المتعلق بالذات العارفة) لحصول الإحساس بكل الأشياء من حيث إنها لا يمكن إدراكها إلا في المكان.

ويؤكد كانط أن المكان ليس استنتاجاً حاصلاً عن العلاقات بين الأشياء، لأننا لا نتصور إلا مكاناً واحداً، حتى لو تحدثنا عن أماكن مختلفة فإننا نعني بها أجزاء لمكان واحد، وكذلك فإن هذه الأجزاء ليست سابقة على المكان فهو يشملها جميعاً، لا بل لا يمكن تصورها إلا أنها فيه. ومع فرض الأجزاء في المكان فإنه لا يمكن التفكير فيه إلا باعتبار أجزائه لا متناهية عدداً، لأنه يمكن دائماً إضافة أماكن إلى ما لا نهاية.

#### التفسير الترانسندنتالي للمكان (B40-B41):

يعني به كانط النظر في المكان باعتباره مبدأ أو أصلاً يقوم عليه إمكانية تحصيل معرفة تأليفية قبلية، ليس بمعنى أن هذه المعرفة لا تشتق ولا تتبع من ذلك المبدأ، بل بمعنى أن المعرفة لا تغدو ممكنة إلا بافتراض ذلك المبدأ. إن هذا التفسير هو الذي يجعل إمكانية المعرفة الهندسية معقولة باعتبارها مجموعة من الأحكام التأليفية قبلية، من حيث إن هذه الأحكام ضرورية وكلية، والواقع التجريبي يكون دائماً مطابقاً لها.

المكان إذاً صورة الظاهر، ظاهر الأشياء المدركة بحواسنا، وبناءً على ذلك يكون المكان محمولاً على الأشياء - كما تبدو لنا وليس خاصية تتعلق بالأشياء - في حد ذاتها (things-in-themselves)، كما أنه ليس تعبيراً عن العلاقات فيما بينها

حذفنا كل الظواهر الخارجية المعطاة لنا حسياً فإن مفهوم المكان يبقى، كما أننا لو تجردنا عن حالاتنا الداخلية، فإن مفهوم الزمان يبقى، وهنا يفترق كانط عن التجريبيين بعثوره على عناصر قبلية في التجربة الحسية.

إننا وبقوة الحس ندرك الأشياء باعتبارها خارجنا وكلها وبدون استثناء في المكان من حيث إن الأشياء من أجل أن تكون معطاة لنا وندركها لا بد أن تصورها من خلال أنها في المكان.

الحس الداخلي الذي ندرك فيه حالاتنا الداخلية لا يوجد فينا شهوداً عن النفس باعتبارها موضوعاً للإدراك، لكن هناك صورة يتعين بوساطتها كل حالاتنا الداخلية والعلاقة بينها، وهي الزمان، وبذلك يكون الزمان صورة شهودنا الداخلية الذاتية، فما هما المكان والزمان عند كانط؟ يقدم كانط نوعين من التفسير للمكان والزمان، التفسير الميتافيزيقي، والتفسير الترانسندنتالي، ويعني به كانط توضيح أي مفهوم باعتباره مبدأً أو أصلاً يقوم عليه إمكانية تحصيل معرفة تأليفية قبلية، مما يعني أن هذا النوع من المعرفة لا ينبع من ذلك المفهوم، وهذا النوع من التفسير هو الذي يجعل إمكانية الهندسة قابلة للتعلل باعتبارها مجموعة من الأحكام التأليفية قبلية، ولأنها أحكام ضرورية وكلية، فإن الواقع التجريبي يجب أن يكون دائماً مطابقاً لها. أما التفسير الميتافيزيقي للمكان والزمان فيقدمه كانط على النحو التالي:

#### التفسير الميتافيزيقي للمكان (B37-B40):

إننا وبالحواس ندرك الأشياء باعتبارها خارجنا، وكلها وبدون استثناء في المكان، شكلها وحجمها وعلاقتها بعضها ببعض، تتعين، لا بل تكون قابلة للتعيين فقط في المكان. إنه حتى يمكن نسبة أحاسيس مختلفة لشيء هناك خارجنا، وحتى يمكن تصور الأشياء خارج بعضها أو بجانب بعضها وبالتبع ليس أنها مختلفة فقط، بل في أماكن مختلفة فإنه يجب افتراض المكان مسبقاً، ولذلك، فإن أي تجربة حسية لا تكون ممكنة إلا بوساطة تصور المكان مسبقاً.

المكان إذن تصور قبلي وضروري، وبالتالي شرط إمكانية حصول أي معرفة بالأشياء. إننا لا يمكن أن نتصور غياب المكان، حتى لو أننا أحياناً نفكر فيه فارغاً من الأشياء. ولما كانت الأشياء لا يمكن أن تعطى لنا إلا بالإحساس؛ إذ لا وسيلة أخرى غير الحواس لتحصل لنا شهود تجريبية بالأشياء

فيها المكان والزمان صورة للمادة التي هي معطيات الحس؛ صورتان قبليتان ومعطيات الحواس بعيدة.

إن رؤية كانط هذه تؤكد صيغة مثالية لحواسنا الخارجية والداخلية من حيث إنها تعتبر كل مدركات الحس (الأشياء) ظواهر (كما تبدو لنا) أي كما ندركها نحن، لكن هذا القول لا يعني أن موضوعات شهودنا الحسية مجرد أوهام (illusions) لأن في الظواهر ينظر إلى الأشياء وكأنها معطاة واقعياً (Actually given) (A49) مع بقاء التمييز قائماً بين الشيء - كما يبدو لنا (الظاهر) والشيء - في حد ذاته.

هذه الحالة من الشهود في المكان والزمان ليست بالضرورة تقتصر على حواس الإنسان، إنها يمكن أن تنطبق على موجودات أخرى متناهية ومفكرة مثلنا، على الرغم من أننا لسنا في وضع يمكننا من الحكم بذلك. وبناءً على ذلك فإن المعرفة الحسية مهما بلغت من الكلية، فإنها تبقى حالة إحساس مستمدة من ظاهر الأشياء، شهود مشنقة وليست أصلية (derivative not original)، وبالتالي ليست شهوداً عقلية (B108). ويستنتج كانط أن الأحكام المبنية على هذه الشهود لا يمكن أن نتجاوز بها إلى ما هو فوق حسي (Super sensible)، وبالتالي إن هذه الأحكام صادقة فقط على موضوعات التجربة الحسية الممكنة.

وهناك ملاحظة هامة يتنبه لها كانط وهي أن القول بأن المكان والزمان شرطان قبليان تنتظم فيهما معطيات الحس (تأثير الأشياء في حواسنا) لا يعني أن هذه المعطيات نعيها لا متعينة ثم نخضعها لصورتي المكان والزمان القبليتين، بل إن الانتظام والعلاقات بين معطيات الحس يحصل مع الشهود الحسية وضمناها وليس بعدها. ولذلك نحن أبدأً لم نواجه بإحساسات غير منتظمة، لا بل إن التجربة الحسية تعطي لنا منتظمة في صورتها المكان والزمان، وانتظامها هذا شرط وعينا بها، إن التمييز بين المادة والصورة هنا تمييز منطقي وتجريد أحدهما عن الآخر يعني اختفاء الموضوع.

كذلك فإن القول بأن المكان والزمان شرطان ذاتيان (متعلقان بالذات العارفة) لا يعني أن المكان والزمان ليسا واقعيين، بل إن كانط رأى أنه لا يمكن أن يكون هناك واقع تجريبي بمعزل عن هاتين الصورتين، فهما داخلان في بنية الواقع التجريبي؛ لأن الواقع التجريبي يكون في المكان والزمان (B72).

كما هي عليه في حد ذاتها. إن الحكم "كل الأشياء تكون إلى جانب بعضها في المكان" حكم صحيح بشرط اعتبار الأشياء كما تبدو لحواسنا، والنتيجة أن الأشياء في حد ذاتها لا تكون معلومة لنا لأنه ليس لدينا شهود حسية عنها.

#### التفسير الميتافيزيقي للزمان (B46-48):

إننا ندرك حالاتنا الداخلية بحسنا الداخلي الذي يزودنا بشهود تكون موضوعاً للإدراك الداخلي، وما نتعین به هذه الحالات والعلاقة بينها هو صورة الزمان. وما يميز صورة الزمان أنها صورة للشهود الداخلية والشهود الخارجية، فمثلاً مفهوم التغير ومعه مفهوم الحركة بمعنى التغير المكاني لا يمكن فهمهما إلا من خلال تصور الزمان، ولولا أن هذا المفهوم معطى على نحو قبلي، لما أمكن فهم إمكانية التغير في المكان باعتباره الجمع بين محمولين متناقضين، وجود وعدم وجود شيء واحد في مكان واحد، فقط بوساطة الزمان يمكن لهذين المتناقضين أن يجتمعا في شيء مدرك واحد بمعنى واحد بعد الآخر.

#### التفسير الترانسندنتالي لمفهوم الزمان (B49):

لقد عرفنا معنى هذا التفسير عند كانط، وهو هنا بالنسبة للزمان النظر فيه كشهود محض، ويعتبر مبدأً أو أصلاً يقوم عليه إمكانية تحصيل معرفة تأليفية قبلية، كالأحكام الخاصة بمفهومي التغير والحركة. يؤكد كانط أن الزمان ليس موجوداً بنفسه أو موجوداً في الأشياء، إنه صورة قبلية ليس فقط للشهود الحسية الداخلية (إدراكنا لحالاتنا) بل شرط صوري لكل مدركاتنا الداخلية والخارجية، بينما يبقى المكان شرطاً لإدراكاتنا الخارجية.

ولما كنا ندرك بحواسنا ظواهر الأشياء (phenomenon) كان المكان شرطاً قبلياً لإدراك هذه الظواهر، وطالما أن هذه الظواهر في نهاية المطاف تعينات ذهننا وبالتالي حالاتنا الداخلية يصبح الزمان الشرط القبلي لكل الظواهر مهما كانت. إن هذا يوضح حدود المعرفة الحسية، إن كل الشهود تكون تصورات للظاهر، أما الأشياء - في حد ذاتها (noumenon) والعلاقات بين هذه الأشياء كما هي عليه في حد ذاتها لا تدرك من قبلنا، وبالتالي فالأشياء هي كما ندركها نحن، وليس كما هي عليه، وهي معرفة صادقة بالنسبة لنا وليس بالضرورة يشاركونا فيها موجود آخر، إنها معرفة يشكل

وعلى الرغم من ذلك يبقى هناك ميل للإفادة من هذه المفاهيم المحض لتحصيل معرفة بأمر خارج إطار التجربة التي يزودنا بها الحس وهي فقط التي تطبق عليها مفاهيم القوة الفاهمة، فإذا حصل ذلك وتم تجاوز التجربة فإن قوة الفهم تتقاد للوقوع في مخاطرة استعمال مفاهيمها المحض لتتبرير أحكام على موضوعات غير معطاة لنا حسياً، لا بل ليس هناك إمكانية أن تعطى لنا حسياً، وهو ما سماه كانط (dialectical illusion).

إن التحليل الترانسندنتالي يجب أن يكون قاعدة (canon) لإصدار أحكام من خلال استعمال الفاهمة في معطيات التجربة الحسية فقط (A53-B77). إن التحليل الترانسندنتالي هو دراسة نقدية معمقة لكل المفاهيم القبلية التي توجد قوة الفهم ذاتياً، وهي مفاهيم محض وأساسية وليست مستمدة من التجربة الحسية، ويكون جدول هذه المفاهيم كاملاً يغطي مجال قوة الفهم المحض.

إن معرفة يتم التوصل إليها بطريقة تجريبية لا تكتمل إلا من خلال فكرة الوحدة المتكاملة للمعرفة القبلية لقوة الفهم (the idea of totality of a priori knowledge of the understanding) (B89)، لأن هذه الفكرة تزودنا بالتصنيف الدقيق للمفاهيم التي تشكل تلك الوحدة المتكاملة، أي توضيح الروابط بين تلك المفاهيم ضمن نظام ارتباط بيني (their interconnection in a system) (A65-B89). يقوم كانط من أجل ذلك بتحليل القوة الفاهمة للبحث في إمكانية التوصل إلى مفاهيم قبلية من خلال البحث عنها في قوة الفهم باعتبارها مصدرها، وكذلك تحليل الاستعمال المحض لقوة الفهم، وتتبع المفاهيم المحض إلى بذورها الأولى وترتيبها في الذهن، وهذا يقتضي البحث عن مفتاح اكتشاف كل المفاهيم المحض لقوة الفهم (B91-92).

لكن اختلاف الظروف والتعداد الكبير للمفاهيم لا يسمح لجمعها على نحو تام وكامل وبدقة، لذلك لا يمكن التوصل إلى جرد كافة المفاهيم التي لدينا كما لا يمكن أن نكشف عن نظام فيما بينها. ويبحث كانط ترانسندنتالياً عن أصل واحد، لأن هذه المفاهيم تتبع، بما هي محض وخالصة، من قوة الفهم، التي تمثل وحدة مطلقة (absolute unity) وبناءً على ذلك فإن هذه المفاهيم يجب أن يرتبط بعضها ببعض بناءً

إن القدرة فينا على قبول التصورات (impressions) نتيجة تأثير الأشياء هو الإحساس، وهذا وحده الذي يبعث فينا الشهود التي نفكر فيها من خلال قوة الفهم (understanding)، ولذلك يمكن القول إن المعرفة الإنسانية تحصل عن مشاركة مصدرين رئيسين: أولهما: القدرة على قبول التصورات (الإحساس) الذي من خلاله يعطي لنا الموضوع المدرك على شكل معطيات الحس. وثانيهما: القدرة على التفكير (faculty for cognizing) في هذه المعطيات من خلال مفاهيم قوة الفاهمة. فيكون التشراك بين هاتين القوتين ضرورياً لمعرفة الأشياء، بدون الإحساس لا يمكن أن يعطى لنا أي موضوع للإدراك، وبدون قوة الفهم لا يمكن التفكير في أي موضوع للمعرفة، فالشهود بدون المفاهيم عمياء، والمفاهيم بلا شهود تكون بلا محتوى (فارغة) (B74).

هاتان القوتان متمايزتان، ولا يمكن أن تتبادلا الوظائف، قوة الفهم غير قادرة على إدراك الشهود الحسية، والإحساس غير قادر على التفكير، فقط بالمشاركة بينهما تحصل المعرفة للإنسان (B75-76). وعلى الرغم من أن المشاركة ضرورية، إلا أنه لا يمكن تجاوز الاختلاف بينهما، من حيث إن لكل منهما قواعد عمله.

وبعد تعرّف قواعد الإحساس ينتقل كانط إلى بيان قواعد عمل قوة الفهم من خلال مبحث أطلق عليه كانط المنطق (logic). لم يهتم كانط بالمنطق الصوري، بل بالمنطق الترانسندنتالي الذي قدمه باعتباره إضافة وعملاً جديداً على أساس أن هذا المنطق معني بالمفاهيم والأصول القبلية الخاصة بقوة الفهم وانطباقها على مدركات الحس بشكل عام، وليس على كل موضوع من هذه المدركات على حدة. هذه المفاهيم اعتبرها كانط شروطاً ضرورية مسبقة للتفكير في مدركات الحس. إنها تلك المفاهيم القبلية التي بوساطتها يتم التأليف بين الظواهر المتعددة (manifold of phenomena). إن ذلك الجزء من المنطق الترانسندنتالي الذي يعنى بهذه المفاهيم القبلية التي بدونها لا يمكن التفكير في أي موضوع هو ما أطلق عليه كانط التحليل الترانسندنتالي (transcendental analytic) وهو ما سماه منطق الحقيقة (logic of truth) لأنه لا معرفة تتناقض معه، وإذا تناقضت تفقد كل محتواها على الفور، ولا يعود لها علاقة بالموضوع، وبالتالي تفقد كل الحقيقة (B169-170).

الأساسية لقوة الفهم باعتبار أنّ صورة الأحكام أو الأنواع المنطقية هي المفاهيم القبلية لقوة الفهم، وهو ما أطلق عليه كانط المقولات (Categories) مما يعني عند كانط أن هذه المقولات في بنية قوة الفهم وهي التي تجعل إصدار الأحكام ممكناً (B105).

هذه المقولات هي التي تحكم فعالية قوة الفهم، لأن كل الأحكام إنما تصدر بحسب هذه المقولات وبدونها لا يمكن حصول معرفة بالأشياء، إنها إذن شروط قبلية لأي معرفة، أو كما يقول كانط شروط قبلية لأي موضوع قابل للتفكير فيه، وبشكل عام هي شروط قبلية للتفكير. ويقدم كانط جدولاً بأنواع الأحكام التي تمثل بالنسبة إليه الصور المحض لقوة الفهم، وبحسب فعاليتها ومجردة من أي مضمون على النحو التالي: الأحكام الكمية: ويندرج تحتها ثلاث صور من الأحكام: أحكام كلية، وأحكام جزئية، وأحكام فردية. الأحكام الكيفية: ويندرج تحتها ثلاث صور من الأحكام: أحكام الإيجاب، وأحكام السلب، وأحكام اللاتماهي.

أحكام النسبة: وتشمل أيضاً ثلاث صور من الأحكام: الأحكام الحولية، والشرطية المتصلة، والشرطية المنفصلة. أحكام الجهة: وتشمل ثلاث صور من الأحكام: الاحتمالية أو الظنية، والأحكام القطعية، والأحكام اليقينية.

إن وظيفة قوة الفهم إذن هي صياغة أحكام من تصورات آتية عن طريق حواسنا من خلال تأثرها بالأشياء (الشهود التجريبية) المنصوبة في صورتها المكان والزمان (الشهود المحض) (A79-B104)، وتعطي لنا متكثرة، لكنها تستدعي الفاعلية التلقائية لقوة الفهم لكي ترتبط ببعضها، ويسمى كانط هذه الفاعلية للتأليف (synthesis)، وبشكل أول مرحلة في عملية حصول المعرفة، إذ بالتأليف يمكن وضع تصورات مختلفة معاً تعطي لنا مادة خاماً ومشوشة (crude and confused) يعني أن التأليف هو الذي يجمع المكونات الأولية للمعرفة ويوحدها ليصوغ منها محتوى مفهوماً، وبذلك يكون تحويل هذا التأليف إلى مفهوم هو فعالية قوة الفهم التي تجعلنا نحصل لأول مرة على معرفة بالمعنى المقصود.

إن التأليف بمعناه الأعم يكشف عن المفهوم المحض للفاهمة، لأنه يعتمد على قاعدة الوحدة التأليفية القبلية (a priori synthetic unity) إنها حالة تشبه التأليف بين

على مفهوم واحد أو فكرة واحدة، كما أن هذا الارتباط يزودنا بقاعدة (rule) تمكننا من الوصول إلى كمالها المنظم وعلى نحو قبلي في قوة الفهم، وهذا يتم من خلال المفتاح الترانسندنتالي للكشف عن المفاهيم القبلية في قوة الفهم. ولذلك يصل كانط إلى نتيجة أننا لا نملك القدرة على القيام بعملية جرد للمفاهيم التي لدينا كافة لنميز فيها ما هو قبلي وما هو بعدي، وبناءً على ذلك يجب أن ننظر في منهج يقرنا من تأكيد وجود مفاهيم قبلية في قوة الفهم، أي علينا أن نبحث عن مفتاح ترانسندنتالي يمكننا من الكشف عن هذه المفاهيم القبلية، وهو المفتاح الذي وجده كانط في ملكة الحكم (faculty of judgement) (B94)، وكما يقول كانط إنه من الممكن أن نحيل كل فعاليات قوة الفهم إلى إصدار الأحكام من حيث هي القدرة على الحكم (power of judging)، وبذلك يمكن القول إن قوة الفهم هي القدرة على التفكير الذي يمثل المعرفة الحاصلة بوساطة المفاهيم المحض لقوة الفهم.

أن تحكم، عند كانط، يعني أن تفكر، والحكم معناه التوحيد بين تصورات مختلفة لصياغة تصور واحد بوساطة المفاهيم القبلية في قوة الفهم، يعني التأليف بين التصورات المعطاة عن طريق الحس بوساطة هذه المفاهيم طالما أن المفاهيم لا يمكن أن يكون لها علاقة مباشرة بالأشياء بل بتصورات عنها، فتكون المعرفة الحاصلة هي معرفة بالأشياء بتوسط (mediate knowledge)، وليس المقصود بالأحكام الحاصلة هنا الأحكام الجزئية (هذا الحكم أو ذاك) لأنها لا حصر لها، ولذلك يرى كانط أنه يجب تجاوز هذا الأمر وننظر في تحديد عدد الطرق الممكنة لصياغة حكم معين، أي أن ننظر في عدد الأنواع المنطقية (logical types) للأحكام، وبها نكشف عن فعالية قوة الفهم لنكشف بشكل كامل عن وحدة فعالية قوة الفهم في وحدة الأحكام (B94)، وفي هذه الوحدة سنجد المفتاح الترانسندنتالي للكشف عن المفاهيم القبلية لقوة الفهم؛ لأن صورة أي حكم تتعين بوساطة مفهوم قبلي في قوة الفهم.

إن قوة الفهم هي فقط ما ينتج الأحكام بالتأليف بين تصوراتنا عن الأشياء - كما تبدو لنا (الظواهر) ولذلك تكون صورة الأحكام هي التي تكشف عن البنية القبلية لقوة الفهم (a priori structure) لنكشف عندئذ عن الوظائف التأليفية

بين المقولات المحض لقوة الفهم والشهود الحسية لأنهما غير متجانسين (B176-177)، ويمكن أن نفترض أن تطبيق هذه المقولات عليها ربما يغير فيها مما يقتضي البحث في الطريقة التي يتم بها تطبيق المقولات. بالاستدلال الترانسندنتالي يتم إثبات أن المقولات شروط ضرورية من أجل التفكير بمعطيات الحس من أجل التفكير بها من خلال التأليف بينها بوساطة هذه المقولات، مما يعني أن المقولات لها صلاحية موضوعية (objective validity) وهو ما يتفق مع انقلاب كانط، أي أن استعمال المقولات يجب عدم تبريره بفرض انطباق الذهن على المحسوسات، بل بالعكس إن المحسوسات لكي تعرف لا بد أن تتطابق مع العقل. إن مجموعة متدفقة من تصورات غير مؤتلفة (الشهود الحسية المعطاة لنا على نحو متكرر) لا تشكل معرفة، والتأليف بين هذه الشهود سواء كان بوعي أو بغير وعي هو حصيلة الفعالية التلقائية لقوة الفهم. ويصف كانط هذا التأليف بأنه حاصل عن تصور الوحدة التأليفية للكل (The representation of the synthetic unity of the manifold) (B150).

لا يعني كانط بهذه الوحدة التأليفية مقولة الوحدة المذكورة ضمن قائمة المقولات، بل يقصد بها تلك الوحدة التي تشكل أساساً لإطلاق أي مقولة، إنه يقصد تلك الوحدة التي تتشكل من خلال ذات مدركة ومفكرة واحدة (one perceiving and thinking subject). بدون هذه الوحدة، الذات المفكرة والمدركة الواحدة لا يمكن التفكير بالأشياء، وبالتالي فإن وظيفة قوة الفهم التأليفية لا تكون ممكنة إلا ضمن وحدة الوعي (B143)، عندئذ تكون "أنا أفكر" مصاحبة لكل إدراك شهودي بالضرورة. هذه العلاقة بين الذات المفكرة والمدركة المصاحبة لكل الشهود هي ما سماه كانط "وعي الذات المحض" (pure apperception) (B132)(A107-130)، إنها "الأنا المفكرة"، وهي شرط ضروري وأساسي لكي يكون هناك أشياء مدركة لي، وبدون انضواء كثرة الشهود في وحدة الوعي الذاتي (الأنا المفكرة والمدركة) فإنه لا يكون هناك تجربة ولا معرفة لأن هذه الأنا تجعل الترابط بين كل تصوراتنا ممكناً (B134).

ولا يعني كانط هنا أننا أولاً نعي ذاتنا، أي أعني ذاتي باعتباري ذاتاً مفكرة (ego) قبل البدء بعملية التأليف بين

الأعداد الكبيرة، عقد، قرن مثلاً. وهذا ما نتعلمه في المنطق الترانسندنتالي كيف يكون التأليف المحض بين التصورات.

لكن هذا التأليف المحض الذي تقوم به قوة الفهم ويوجد صور الأحكام يكشف عن عدد من المفاهيم المحض عددها مساوٍ لعدد صور الأحكام، وهي تلك المفاهيم التي تطبق على معطيات الشهود وعلى نحو قبلي، ويسمى كانط المقولات (categories) وعلى النحو التالي:

مقولات الكم: الوحدة، الكثرة، الكلية.

مقولات الكيف: الإيجاب، السلب، الحصر.

مقولات النسبة: ذاتي وعرضي (جوهر وعرض)، العلية والاعتماد (أصل السببية، المشاركة أو المقابلة).

مقولات الجهة: الإمكان والامتناع، وجود أو عدم، الوجوب والإمكان (B105-108).

وكما هو واضح فقد توصل كانط إلى هذه المفاهيم من خلال الفاهمة باعتبارها ملكة الحكم (B94)، وبناءً على ذلك فإن كانط لم يتوصل إلى هذه المقولات صدفة، بل بناءً على نموذج أساسي يقوم على صور الأحكام أو الأنواع المنطقية. إن قائمة المقولات هي المفاهيم المحض الأصلية لقوة الفهم. هناك كم كبير من المفاهيم تشكل الشبكة المعقدة للمعرفة الإنسانية، منها ما هو قبلي في استعماله ومستقل عن أي تجربة، ويفرض تطبيقه الحاجة إلى استدلال، ولما كانت الإثباتات التجريبية لا تكفي لتبرير مثل هذا الاستعمال، فلا بد من مواجهة مشكلة مفادها: كيف تتعلق هذه المفاهيم بالموضوعات (الأشياء - كما تبدو لنا) (الظواهر) من هي حيث صور التفكير (B150)؟ إن تفسير طريقة تعلق هذه المفاهيم بسميه كانط استدلالها الترانسندنتالي، وبه يتم تبرير تطبيق المقولات المحض في الفاهمة على معطيات تجريبية ليثبت أن هذه المقولات هي الشروط القبلية لكل تجربة. ولكن كيف يمكن تطبيق هذه المقولات المحض في عملية التأليف بين التصورات المعطاة حسياً عن ظواهر الأشياء، وهي مشكلة لم يتم مواجهتها عندما تم تطبيق الشهود القبلية على معطيات الحس لأنه كل موضوع معطى حسياً لم يكن ممكناً إلا وهو منضوٍ في صورتني المكان والزمان فكانت معطيات الحس متجانسة مع هاتين الصورتين (B176).

لكن الوضع بالنسبة للمقولات مختلف، لأنه لا علاقة مباشرة



على هذا المتوسط اسم الشاكلة (schema)، والشاكلة يجب أن تكون صورة محضاً خالية من أي مضمون تجريبي، وفي الوقت نفسه وفي جانب آخر على صلة بالإحساس، وهذه الشاكلة من إنتاج قوة التخيل (B179).

إن تصور إجراء للمتخيلة في صياغة صورة لأي مفهوم هو شاكلة ذلك المفهوم، والشاكلة لا يمكن أن توجد إلا في الفكر ولا تصور يمكن أن يكون مكافئاً للمفهوم الكلي نفسه، فمثلاً إن تصور أي مثلث لا يمكن أن يصل إلى تلك الكلية في المفهوم الذي يجعله صادقاً في انطباقه على جميع المثلثات سواء كان قائم الزاوية أو متساوي الساقين أو منفرج الزاوية. إن شاكلة المثلث هي القاعدة التي يقوم عليها تأليفات القوة المتخيلة في فعاليتها (B271-272) على الأشكال في المكان، لكن هذه المثلثات كلها تتصوي تحت مفهوم واحد (المثلث) طالما ارتبطت على نحو قبلي في ذلك المفهوم تطابقاً مع وحدة الوعي الذاتي (B181)، وهذه الشاكلة ليست موجودة في أي مكان سوى في الفكر. وتبقى كيفية انطباق المفاهيم المحض (قوة الفهم) على الظواهر تبقى مبدأ خفياً في عمق النفس الإنسانية، مما يجعل من الصعب كشف أشكال طبيعة فعاليتها.

إن أقصى ما يمكن تأكيده بحسب كانط أن شاكلات التصورات الحسية هي إعادة إنتاج القوة المتخيلة لتصورات الحواس بحيث ترتبط بمفاهيم مجردة بوساطة هذه الشاكلة التي تتعلق بها هذه الصور، إن أي مثلث لا يتطابق تماماً وعلى نحو كامل مع المفهوم الكلي للمثلث من حيث إن هذا المفهوم الكلي مجرد. ومن ناحية أخرى فإن الشاكلة الخاصة بالمقولات، أي الشاكلة الترانسندنتالية، هي التي يتعين بها الشروط التي بموجبها يمكن تطبيق المقولات على التصورات الحسية (الظواهر)، ولما كان الوضع أو الحالة في الزمان هي الصفة الوحيدة المشتركة بين كل الظواهر (الشهود الحسية الخارجية وحالات الذات الداخلية)، فإن تعيينات الزمان هي التي تسمح بانطباق مقولات قوة الفهم على الظواهر.

وبناءً على ذلك تكون الشاكلات هي تعيينات زمانية قبلية (temporal a priori determinations) تشكل الشرط الصوري (formal condition) للاقتزان أو التزامن أو الترابط بين التصورات عن الظواهر. إن التعيين الترانسندنتالي

التصورات، بل إنه ليس لدي وعي دائم بهذه الذات (الأنا) بمعزل عما يتم بعملية التأليف بين ما هو معطى لي من شهود، أي أن يكون لدي وعي بأنها مدركاتي، وبذلك إن وعي الذات، ووعي أن معرفة متعلقة بي لا ينفكان، فلا يكون هناك تقدم لوعي الذات على التجربة. وهذا معنى قول كانط إن وحدة الوعي الذاتي (الأنا المفكرة) يجب أن تكون مصاحبة لكل تصوراتي وبدون هذا الترابط لا يكون هناك تجربة ولا ذات مفكرة، إنهما وحدة واحدة.

يبدو واضحاً إذن عند كانط أنه لا يمكن أن تكون هناك تجربة موضوعية (objective experience) أي معرفة بالأشياء ما لم تدرج الشهود المتعددة بوعي ذاتي واحد (one self-consciousness) (B138-139). إن عالم التجربة إذن تتم صياغته بالتعاون بين الإدراك الحسي وقوة الفهم، ويكون ذلك من خلال انطباق مقولات قوة الفهم على معطيات الإحساس ليحصل نتيجة ذلك معرفة. إن معطيات الحس (الظواهر) لا وجود لها في ذاتها، بل وجودها بالنسبة لذات لها حواس، وكذلك القوانين التي تحكم هذه الظواهر ليست موجودة في الظواهر، بل موجودة بالنسبة لذات عارفة لديها قوة فهم. إن الظواهر هي مجرد تصورات عن أشياء - كما تبدو لنا، لا كما هي عليه الأشياء - في حد ذاتها، وهذه التصورات (الظواهر) غير خاضعة لأي قانون يربط بينها سوى تلك القوانين التي تفرضها عليها قوة الفهم.

طالما أن المقولات أو المفاهيم المحض لقوة الفهم مختلفة عن الشهود الحسية ولا تجانسها (heterogeneous)، إذ لا يمكن إدراك مقولة العلية مثلاً بشهود حسية، فكيف إذن يمكن أن تدرج الشهود الحسية تحت مفاهيم قوة الفهم المحض؟ وبعبارة أخرى كيف ننضوي وقائع تجريبية في مقولات محض في قوة الفهم، وعلى سبيل المثال كيف تدرج وقائع معينة في مقولة العلة والمعلول وتدرج وقائع أخرى في مقولة الجوهر والعرض؟

يعتقد كانط أن هذا لا يحصل بالصدفة، ويرى أنه حتى تنطبق أي مقولة من مقولات قوة الفهم على معطيات التجربة (المحسوسات) لا بد من وجود تصور بين - بين يكون بمثابة حد وسط فيه وجه مشابهة مع مفهوم المقولة المجرد والمحض من جهة، ومع تصورات الحس من ناحية أخرى، ويطلق كانط

المعرفة وبأي صورة تتعلق هذه المعرفة بموضوعها هو أصل عدم التناقض الذاتي (not self-contradictory)، إذ لو كانت هذه الأحكام تشتمل على تناقض ذاتي، حتى بدون الرجوع إلى الموضوع فإنها باطلة ولاغية (null and void). إن أصل عدم التناقض يعتبر معياراً كلياً للحقيقة (universal criterion of truth) (B268). هذا في الأحكام التحليلية، أما في الأحكام التأليفية القبلية فإن الأصل هو أن الأحكام التأليفية القبلية تحصل عن أن كل موضوع لا بد يخضع للشروط الضرورية للوحدة التأليفية للكثرة الشهودية، وهي العملية التأليفية للتخيل في الوحدة الترانسندنتالية للوعي الذاتي (unity of apperception) بحيث يمكن القول إن شروط إمكانية حصول تجربة بشكل عام هي نفسها شروط موضوعات التجربة، وبدونها لا يكون لها موضوعية مشروعة (objective validity) (B238) في الأحكام التأليفية القبلية.

إن موضوعات الإدراك حتى تكون موضوعات مدركة لا بد أن تكون متعلقة بوحدة الوعي الذاتي، وتعلقها حاصل عن اندراجها تحت مقولات قوة الفهم، وبذلك يتشكل من المركب من موضوعات التجربة طبيعة واحدة ترتبط بوحدة الوعي الذاتي بشكل عام، فتكون الشروط الضرورية لهذا الربط هي نفسها أساس قوانين الطبيعة الضرورية (B263). والنتيجة أن هذه القوانين، مع أنها مفروضة من قبل الذات العارفة، هي في الوقت نفسه قوانين موضوعية؛ لأنها صالحة وبالضرورة لكل تجربة ممكنة (A221)، وبالنتيجة صالحة في الطبيعة من حيث هي المركب من موضوعات التجربة.

لقد اعتقد هيوم وكانط بالانتظام في الطبيعة ولقد أعطى هيوم تفسيراً سيكولوجياً لهذا الانتظام لم يقبله كانط، والذي أراد أن يثبت هذا الانتظام من خلال النظر له باعتباره حاصلًا عن أن الطبيعة هي المركب من موضوعات التجربة الذي يجب أن يتطابق مع الشروط القبلية للتجربة الموضوعية (البند 12, Kant, 1971).

ويصل كانط إلى نتيجة مفادها أن الاستعمال الصحيح لمقولات قوة الفهم لتحقيق معرفة بالأشياء يكمن في اندراج موضوعات التجربة تحت هذه المقولات، وهي نتيجة في غاية الأهمية عند كانط؛ لأنها تعين حدود استعمال هذه المقولات،

للزمان، وهو من إنتاج قوة التخيل له صلة تشابه (homogenous) مع المقولة من ناحية، ومع صور الظواهر من ناحية أخرى، وهذا التعين الترانسندنتالي للزمان هو الذي يجعل انطباق المقولات على الظواهر ممكناً باعتبار تعيينات الزمان هي شاكلة المقولات التي تسمح باندراج الظواهر فيها. فمثلاً يرى كانط أن شاكلة مقولة الجوهر هي "دوام الواقع واستمراريته في الزمان" (permanence of the real) إنه تصور من صنع المتخيلة لما يدوم ويبقى تحت تعيينات الكثرة في الزمان، وبما أن له ديمومة فإن الجوهر ما يبقى (substratum) تحت تغير تعيينات الظواهر (الأعراض) (B184-185).

وكذلك الحال في شاكلة العلية، إنه بمجرد فرض وجود شيء واقع فإنه لا بد يكون متبوعاً بشيء آخر. إن هذه الشاكلة تتشكل من تتابع كثرة من الظواهر طالما كان تتابع أو توالي هذه الظواهر محكوماً بقاعدة. إن كانط لا يعني أن مبدأ العلية هو مفهوم التتابع المنظم، بل إنه يعني أن مقولة العلية لا تنطبق على الظواهر وتواليها إلا بشاكلة من إنتاج الخيال مضمونها تصور التوالي المنظم للظواهر في الزمان (B244-245). وكذلك شاكلة الإمكان هي الوجود في زمان معين دون زمان آخر، وفي المقابل شاكلة الضرورة وهي الوجود في كل الأزمنة، أي تصور الوجود الدائم في كل الأزمنة، وهذا يعني أننا نستطيع أن نتصور الضرورة في أي شيء إذا تصورناه موجوداً في كل زمان.

بناءً على ما تقدم فإن كل شاكلة هي تعين قبلي للزمان بناءً على قواعد تتعلق بترتيب المقولات على أساس السلسلة الزمانية (Time-Series) ومحتوى الزمان (time-content) ونظام الزمان (time-order) ومجال الزمان (scope of time). إن المقولات هي مفاهيم محض لا مضمون محدداً لها سوى ما تقدمه الشاكلة؛ إن مفهوم الجوهر ليس سوى فكرة الجوهر المقدمة في الشاكلة، يعني دوام الواقع في الزمان أو ما يبقى ويدوم تحت كل التغيرات (B253-255).

إن قوة الفهم تنتج أصولاً قبلية تعتبر قواعد لاستعمال المقولات على نحو موضوعي، وتشكل هذه الأصول قواعد الأحكام كافة، وبالتالي تشكل أساس كل المعرفة. إن الأصل الكلي لكل الأحكام التي تشكل معرفتنا، مهما كان محتوى هذه

لقد خشي كانط أن يتهم بالمثالية (idealist) وأنه لا يقر بوجود شيء سوى تصوراتنا عن العالم، وأن موضوع معرفتنا يتعلق فقط بظواهر الأشياء لا بحقائقها كما هي عليه -في- حد ذاتها، وبالتالي فإن العالم إنما هو صورة من صنع فكرنا، ولذلك خصص فصلاً في نهاية بحث التحليل الترانسندنتالي لمعالجة هذه القضية، وذكر أنه لم يكن سفسطائياً ولا مثالياً، وأنه لا ينكر وجود الأشياء ولا حقيقتها -في- حد ذاتها، إنما أراد أن ينظر في قدرات العقل ويعين حدوده ليعرف ماذا يمكن أن نعرف. إن قوة الفهم بدون تجربة مجرد مفاهيم ومقولات بدون مضمون وفارغة، والتجربة الحسية بدون قوة الفهم ومقولاتها لا تؤدي إلى حصول معرفة، لأنها مجرد شتات من الإدراكات، وبناءً على ذلك فإن معرفتنا هي حاصل التعاون بين الحواس وقوة الفهم.

إن قول كانط بأننا لا ندرك سوى الظواهر لا يعني إنكاراً لتلك الذوات التي تظهر لنا، بل إن ما يقوله كانط هو أن الإدراكات الحسية المتعددة أو شتات معطيات الحس الحاصلة عن تأثير الأشياء على الحواس إنما يتم التأليف بينها وتوحيدها تحت مقولات قوة الفهم ليتشكل منها تصور واحد عن الشيء في إطار وحدة الوعي الذاتي (unity of apperception) ولذلك هناك ارتباط بين وعي الإنسان بنفسه ومدركاته، وهنا يوجد كانط بين الأنا ومدركاتها، أي بين إدراكنا للأشياء وإدراكنا لذواتنا.

وأنها لا تصلح إلا في ما يمكن أن يندرج تحتها، وهو معطيات الحس، وأن هذه المقولات لا تفيد معرفة نظرية أو علمية بأي أمور تتجاوز حدود الحس، وبالتالي فإن معرفتنا محدودة بالظواهر (phenomena) فلا يمكن أن نؤكد أنه ليس هناك إلا الظاهر، وبناءً على ذلك يبقى أي شيء -في- حد ذاته (noumenon) خارج نطاق حدود المعرفة الإنسانية. وهنا لا بد أن نذكر أن معنى الشيء في حد ذاته عند كانط يحمل معنىً سلبياً بمعنى الشيء الذي لا يمكن أن يكون موضوعاً للشهود الحسية، وطالما أن مقولات الفهم محدودة في مجال معرفة الظاهر، فإنه لا بد من القول بأننا ليس فقط لا نستطيع معرفة الشيء -في- حد ذاته بل إنه لا يحق لنا حتى تأكيد وجوده، إنه ما لا يمكن أن يفكر فيه.

إذن يبقى الشيء -في- حد ذاته مفهوماً حديثاً من حيث إن هذا المفهوم يحد معرفتنا بالظواهر. لقد كان كانط يتحدث عن الأنا (ego) وعن الله باعتبارهما أشياء -في- حد ذاتها، وهذا يتطابق مع نظريته للأمر، فالله مثلاً ليس معطى تجريبياً وبالتالي ليس له واقعية تجريبية أو ظاهرية، ولذلك فلا بد من اعتباره شيئاً -في- حد ذاته، إنه لا يمكن التفكير بالله باعتباره ظاهرة زمنية-مكانية، فيندرج تحت إحدى مقولات الفهم، فإذا تمادى العقل باستعمال مقولات الفهم ليفكر في هذه الأمور غير المعطاة حسياً فإنه يقع في تناقضات أطلق عليها كانط تناقضات العقل المحض (B433-488).

## المصادر والمراجع

### المراجع الأجنبية

- Bird, Graham, 1962, *Kant's Theory of Knowledge*, New York, Humanities Press.
- Copleston, Frederick, 1964, *A History of Philosophy*, Vol.6, part2, New York, Image Books.
- Gardner, Sebastian, 1999, *Kant and the Critique of Pure Reason*, London, Routledge.

- Hume, David, 1955, *An Inquiry Concerning Human Understanding*, New York, The Library of Liberal Arts.
- Kant, Immanuel, 1971, *Prolegomena to any Future Metaphysics*, Manchester, University Press.
- Kant, Immanuel, 1973, *Critique of Pure Reason*, translated by Norman Kemp Smith, London, Macmillan Press. وعادة يشار إليه بأرقام الفقرات.

## Kant on the Limits of Human Knowledge

*Aysheh R. Natheif<sup>1</sup>, Salman F. Albdour<sup>2</sup>*

### ABSTRACT

This paper tackles Kant's theory of knowledge. The authors explain Kant's answer to the questions he put forward, i.e. What can I know? What and how senses and understanding know? And what part of knowledge is a priori? And what is posteriori? To answer these questions, Kant wrote his great book 'Critique of Pure Reason' on which the authors depend in this paper. The main idea Kant start with is "though all our knowledge begins with experience, it does not follow that it all arises out of experience". In Kant's view, knowledge arises from the combination of sense intuitions which are the manifold of representations of things as they appear to us, with the pure concepts of the understanding, i.e., categories, under what Kant called "the synthetic unity of apperception" i.e., the "I think" which must accompany all our representations. Kant used the faculty of imagination which creates schemata to facilitate the employment of the pure concepts of the understanding, i.e., categories to the manifold of sense intuitions. The authors concluded with Kant that our knowledge is limited to the scope of experience.

**Keywords:** Knowledge, transcendental analytic, sensation, empirical intuitions, schemata.

---

<sup>1</sup> Phd in Philosophy.

<sup>2</sup> Prof. Emeritus, Department of Philosophy, University of Jordan.

Received on 18/1/2022. Accepted for Publication on 28/2/2022.